جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

٢٢٨١٥٤

تقدير المرونة السعرية للطلب على الصادرات المصرية غير البترولية (١٩٧٥-٢٠٠٦)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد

إعداد

هند عصام نجا الإيارى

إشراف

أ. د. جودة عبد الخالق

أ. م. د. منى الجرف

القاهرة (٢٠٠٩)

الإجازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد بتقـــدير ممتـــاز،

بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠، بعد استيفاء جميع المتطلبات.

اللجنة

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
أ. د. نادية مكارى	أستاذ الإحصاء بقسم الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (رئيساً وعضواً من الداخل)	
أ. د. فادية عبد السلام	أستاذ الاقتصاد مدير معهد التخطيط القومى (عضواً من الخارج)	
أ. د. جودة عبد الخالق	أستاذ الاقتصاد بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (مشرفاً)	
أ.م. د. منى الجرف	أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (مشرفاً مشاركاً)	

الملخص

عنوان الرسالة: تقدير المرونة السعرية للطلب على الصادرات المصرية غير البترولية (١٩٧٥-٢٠٠٦)

إعداد: هند عصام نجا الإبيارى

إشراف: أ. د. جودة عبد الخالق

أ. م. د. منى طعيمة الجرف

الدرجة: ماجستير **التخصص:** الاقتصاد

فى ضوء اهتمام السياسة التجارية المصرية بتنمية قطاع الصادرات ليقود قاطرة النمو الاقتصادى، يصبح من الأهمية دراسة جدود الدور الذى يمكن أن يلعبه سعر الصرف فى دعم هذا التوجه، فى ظل معوقات الطلب والعرض التى تواجه هذا القطاع. لذا حاولنا اختبار فرضية أساسية وهى تمتع طلب الصادرات المصرية غير البترولية بمرونة سعرية أكبر من الواحد الصحيح، ومن ثم ينجح تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى زيادة حصيلة الصادرات.

وتوصلنا بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المتناظر إلى أن تقديرات المرونة السعرية لطلب الصادرات المصرية غير البترولية تتفاوت ما بين المستوى التجميعى ونظيره التفصيلى؛ فتم قبول فرضية تمتع طلب الصادرات بمرونة سعرية عالية على مستوى تفصيلى فقط، سواء فى سوق الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة الأمريكية فى الأجلين القصير والطويل. وبالتالى تعتبر تغيرات سعر الصرف الحقيقى محدداً رئيسياً لحصيلة تلك الصادرات، فيترتب على انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه زيادة فى حصيلة الصادرات بفرض ثبات العوامل الأخرى.

ولقد جاءت المرونة السعرية لطلب الاتحاد الأوروبى على الصادرات المصرية غير البترولية فى الأجل الطويل أعلى من نظيرتها فى الولايات المتحدة، مما يشير إلى دور أقوى يمكن أن تلعبه تغيرات سعر الصرف فى تنمية حصيلة الصادرات فى السوق الأوروبية، فى مقابل دور أقل فى السوق الأمريكية. كما اتصف تقدير المرونة السعرية فى الأجل القصير باختلافه عن النظرية الاقتصادية؛ فجاء التقدير فى السوق الأوروبية بإشارة موجبة، بينما سجل طلب السوق الأمريكية على الصادرات المصرية غير البترولية فى الأجل القصير مرونة سعرية أكثر ارتفاعاً من نظيرتها فى الأجل الطويل. وقد أمكن تفسير الاختلاف الأول بنظرة المستهلك الأوروبى للصادرات المصرية على أنها سلع تجربة، يتحول عنها إلى بديل آخر عندما ينخفض سعرها النسبى تخوفاً من تدنى جودتها. أما الاختلاف الثانى فتم إرجاعه إما إلى ما قد تقوم به الدولة المستوردة من موائمة لمواجهة انخفاض قيمة الجنيه المصرى، أو إلى المشاكل الناتجة عن أخطاء المشاهدة فى المتغير التابع.

المشرفان

أ. د. جودة عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

أ. م. د. منى الجرف

أستاذ مساعد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

المستخلص

نستخلص من دراسة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وحصيلة الصادرات، أن قضية تنمية الصادرات المصرية غير البترولية ليست قضية سعر الصرف فقط، بل يجب أن يسبقه إجراءات أخرى لمواجهة عوائق التصدير من جانبى الطلب والعرض. كما أن نجاح تخفيض قيمة الجنيه فى دفع حصيلة تلك الصادرات، لا يتوقف فقط على تمتع طلب الصادرات بمرونة سعرية عالية، وإنما يجب أن يترجم هذا التخفيض الاسمى إلى تخفيض حقيقى. ومن الملح تعديل الهيكل السلعى للصادرات المصرية غير البترولية، فى اتجاه سلع ذات مكون أجنبى منخفض أو إيجاد بدائل محلية. وأخيراً تنمية أسواق جديدة لمواجهة الآثار التراجعية للركود الحالى الذى يشهده الاقتصاد الأوروبى والأمريكى على حصيلة الصادرات المصرية. وتأتى السوق العربية على رأس تلك الأسواق لتمتع الصادرات المصرية بميزة نسبية فيها مقارنة بدول منافسة أخرى.

الكلمات الدالة: مرونة الطلب السعرية، سعر الصرف، منهج المرونات، تخفيض قيمة الجنيه، الصادرات المصرية غير البترولية، تحليل السلاسل الزمنية، منهجية التكامل المتناظر

المشرفان

أ. د. جودة عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

أ. م. د. منى الجرف

أستاذ مساعد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة، آية رقم (٣٢))

شكر وتقدير

أحمد الله العلى القدير أن هدانى ويسر لى إتمام هذا العمل.

لا يسعنى إرجاع الفضل فى أنجاز هذا العمل إلا لأهله، فبعد الاعتراف بجميل الله سبحانه وتعالى وحمده، أقدم خالص الشكر والتقدير ***لأستاذى الدكتور جودة عبد الخالق*** لتفضله بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، ومساعدته فى إعداد المقترح البحثى لها. كما أقدر لـــه بكـــل الشكر والعرفان ملاحظاته البناءة وتوجيهاته المثمرة طوال البحث، فهو لم يبخل بعلمه ووقتـــه وحسن إرشاده، ولولا ذلك ما خرجت هذه الدراسة بهذا الشكل، فله منى عظيم الامتنان والتقدير.

كما أتوجه أيضاً بالشكر والعرفان ***للدكتورة منى الجرف*** لتفضلها بقبول المـــشاركة فـــى الإشراف على هذه الرسالة، ولتوجيهاتها الصائبة التى كانت دائماً لصالح العمل. وأقدر لها أيضاً ما بذلته معى من جهد ووقت لإعداد الدراسة، فلا يمكن إنكار فضلها فى قراءة ومراجعة فصول الدراسة مرة بعد أخرى. كما أشكر لها تشجيعها الدائم لى وثنائها على عملى وجهـــدى، فإليهـــا أتقدم بكل العرفان والتقدير.

وأيضاً يجب تقديم جزيل الشكر والتقدير لكل من ***الأستاذة الدكتورة نادية مكارى والأستاذة الدكتورة فادية عبد السلام***، على قبول الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، ومـــا بذلتا من جهد فى قراءتها وتقييمها، ولملاحظتهما السديدة.

كما أقدم كل الشكر والامتنان ***لوالدى ووالدتى وأخى وأسرته الصغيرة*** لما قدموه لى مـــن دعم مادى ومعنوى وتشجيع مستمر. ولكن يجب أن أتوقف أمام دور والدتى التى تعجز الكلمات عن وصفه فقد قدمت كل الوقت والتعب وتحملت تقلباتى المزاجية مع كل مسودة عمـــل خـــلال سنوات الدراسة، فهى الأم كما يجب أن تكون.

ولا يفوتنى أن أشكر ***رؤسائى وزملائى*** فى العمل لحبهم وتشجيعهم المخلص لى، وأخص بالذكر ***الدكتورة نادية منصور ومدام شادية الجندى*** بشخصهما وصفاتهما تمثيلاً عن كلية علوم الإدارة بجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب (MSA).

كما أتوجه بالشكر ***لأصدقائى المخلصين*** لحبهم وتشجيعهم وأخص بالذكر رفيقتا العلم ***راما سعيد وايمان العيوطى***. وأخيراً وليس آخراً أهدى هذا العمل لروح الغائبة الحاضرة التى كانت مثالاً للمحبة ومشاركة الآخرين فى همومهم قبل أفراحهم الصديقة الغالية المرحومة ***رهام جويفل***.

ولكل من مد لى يد العون وتمنى لى التوفيق فى هذه الدراسة أقدم له كل الشكر والتقدير، وأرجو من الله أن يتقبل هذا العمل ابتغاء مرضاته وغفرانه.

الفهرس

صفحة

المقدمة ١

الفصل الأول : المرونة السعرية للطلب على الصادرات في الأدب الاقتصادى ١١

١-١ المرونة السعرية للطلب على الصادرات: المفهوم والأهمية ١٢

١-١-١ تعريف المرونة السعرية للطلب على الصادرات ١٢

١-١-٢ أهمية المرونة السعرية للطلب على الصادرات..... ١٤

١-١-٣ محددات المرونة السعرية للطلب على الصادرات ١٥

١-١-٤ طرق قياس المرونة السعرية للطلب على الصادرات ١٧

١-٢ المرونة السعرية للطلب على الصادرات ونظرية توازن ميزان المدفوعات ٢٠

أولاً: توازن ميزان المدفوعات ٢٠

ثانياً: منهج المرونات ٢٣

١-٣ المرونة السعرية للطلب على الصادرات: إستعراض الدراسات التطبيقية ٣٦

١-٣-١ النظرة التشاؤمية ٣٦

١-٣-٢ النظرة التفاؤلية ٣٧

١-٣-٣ الدراسات القياسية السابقة ٣٨

الفصل الثاني : سياسات سعر الصرف وموقف الصادرات المصرية غير البترولية منذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ٥٤

٢-١ سياسات سعر الصرف ٥٥

٢-١-١ سياسات سعر الصرف ٥٦

٢-١-٢ تقييم سياسات سعر الصرف ٦٤

٢-٢ موقف الصادرات المصرية غير البترولية ٧٣

٢-٢-١ تطور الصادرات المصرية غير البترولية ٧٤

٢-٢-٢ الهيكل السلعى للصادرات المصرية غير البترولية ٨٠

٢-٢-٣ التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية غير البترولية..... ٨٥

صفحة

الفصل الثالث : دراسة المرونة السعرية للطلب على الصادرات المصرية غير البترولية ٩٤

٣-١ تقدير دالة الطلب على الصادرات المصرية غير البترولية ٩٥

٣-١-١ نموذج طلب الصادرات المصرية غير البترولية ٩٥

٣-١-٢ المنهجية ١٠٢

٣-١-٣ النتائج ١٠٥

٣-٢ مناقشة نتائج تقدير دالة الطلب على الصادرات المصرية غير البترولية ١١٦

٣-٢-١ على المستوى التجميعي: نموذج طلب العالم ككل ١١٦

٣-٢-٢ على المستوى التفصيلي: نموذجا طلب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية .. ١١٩

الخاتمة ١٢٦

المراجع ١٣٣

مراجع باللغة العربية ١٣٤

مراجع باللغة الإنجليزية..... ١٣٨

الملاحق ١٤٧

ملحق (١) ١٤٨

ملحق (٢) ١٥١

ملحق (٣) ١٦٤

المقدمة

يعتبر تقدير مرونات التجارة الخارجية من أكثر موضوعات الاقتصاد الدولى انتشاراً فى الدراسات النظرية والتطبيقية؛ فيستخدم هذا التقدير فى اختبار صحة ما قدمته بعض نظريات التجارة الخارجية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات وغيرها. كما تساهم تلك التقديرات فى رسم سياسات التجارة الخارجية، من خلال بناء نماذج قياسية تسمح بالتنبؤ بتدفقات الصادرات والواردات، وأسعارها، وأيضاً تحليل أثر تلك السياسات على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا يتطلب التوظيف السليم لسياسة سعر الصرف كأحد أدوات السياسة التجارية، تقدير أثر تغير الأسعار النسبية على تيارات التجارة الخارجية للدولة أو ما يعرف بمرونة الطلب السعرية.

وفى ضوء اهتمام السياسة التجارية المصرية منذ منتصف الثمانينيات بتنمية قطاع الصادرات ليقود قاطرة النمو، والتأكيد على هذا التوجه فى ظل سياسات القطاع الخارجى فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، يصبح من الأهمية دراسة سعر الصرف كأحد أدوات تلك السياسات، ودوره فى دعم هذا التوجه. ويأتى فى هذا الإطار اهتمامنا بتقدير المرونة السعرية للطلب على الصادرات المصرية. كما يؤكد أهمية هذه الدراسة تركيز الدراسات التطبيقية للدول النامية على المرونة السعرية للطلب على الواردات، فى مقابل اهتمام أقل بجانب طلب الصادرات. وفى حين أن معظم دراسات الدول النامية تعاملت مع إجمالى الصادرات السلعية، فقد ركزنا هنا على الصادرات على المستوى التفصيلى طبقاً للتوزيع الجغرافى (أهم الأسواق)، وذلك نظراً للتوسع الواضح نحو عقد اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الدول والتكتلات الاقتصادية.

الهدف

نهدف من هذه الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسى هو : ***ما مدى فاعلية تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى تنمية حصيلة الصادرات المصرية السلعية غير البترولية، من بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى فى ١٩٩١ حتى الآن؟***. والتساؤل عن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وحصيلة الصادرات تساؤل متجدد يطرح نفسه من وقت لآخر كما فى الفترة الحالية نظراً لعودة ارتفاع سعر الصرف محلياً، وما قد يترتب على الأزمة المالية الحالية من إتباع الدول المستوردة لسياسات حمائية. وللإجابة عن هذا التساؤل نختبر ***فرضية*** أساسية وهى أن الطلب على الصادرات المصرية السلعية غير البترولية مرن، أى أن ***تقدير المرونة السعرية سواء على مستوى تجميعى (طلب العالم ككل)، أو تفصيلى (طلب أهم الشركاء التجاريين) أكبر من الواحد الصحيح.***

ونستند على عدد من الأسئلة الفرعية للتوصل لإجابة على التساؤل الرئيسى، وهذه الأسئلة هى:

- ما هى النظرية الاقتصادية التى تناولت العلاقة بين سعر الصرف وحصيلة الصادرات؟ وكيف يمكن الاستفادة من الدراسات السابقة فى التفضيل بين النماذج والأساليب المختلفة المستخدمة فى تقدير دالة الطلب على الصادرات ؟ ونستعين بالإجابة على هذا السؤال فى دراسة العلاقة محل البحث من الناحية النظرية، وفى اختيار أفضل بدائل أساليب التقدير فى حدود المتوافر من البيانات.
- ما هى التغيرات التى شهدتها سياسات سعر الصرف من حيث نظام الصرف وسعره فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى؟ وفى الفترة التالية على البرنامج؟
- ما هو وضع الصادرات المصرية السلعية غير البترولية من حيث تطورها، وتركيبها السلعى وتوزيعها الجغرافى خلال فترة الدراسة ؟ وتساعد الإجابة على هذا السؤال فى تفسير تقديرات المرونة السعرية للطلب على الصادرات فى النماذج محل التقدير.

- هل ستختلف نتائج تقدير المرونة السعرية للطلب على الصادرات المصرية السلعية غير البترولية على المستوى التجميعى (طلب العالم ككل)، مقارنة بالمستوى التفصيلى (طلب أهم الشركاء التجاريين)؟ ويساهم تفسير تلك النتائج فى تقييم فاعلية تخفيض قيمة الجنيه فى التأثير على حصيلة تلك الصادرات من النقد الأجنبى بالنسبة لكل شريك تجارى على حده، بما من شأنه أن يساعد فى اتخاذ القرار وفقاً للتوزيع الجغرافى للصادرات.

حدود الدراسة

يعود التركيز على *الصادرات السلعية غير البترولية* إلى سببين رئيسيين، أولاً: ضعف تأثر حصيلة الصادرات البترولية بتغيرات سعر الصرف مقارنة بتأثرها بالأسعار العالمية للبترول[1]، حيث تتسق تحركات معدل نمو الصادرات المصرية البترولية ونصيبها من إجمالى الصادرات مع تحركات هذه الأسعار. ثانياً: أهمية الصادرات المصرية غير البترولية فى ظل استهداف تنمية قطاع الصادرات ليقود قاطرة النمو، حيث يفضل تقليل الاعتماد على الصادرات البترولية لتفادى الصدمات الخارجية. لذا يجب دراسة أثر السياسات المختلفة وخاصة سعر الصرف على الصادرات غير البترولية بالدرجة الأولى.

أما اختيار الفترة محل الدراسة *منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى ١٩٩١ حتى الآن*[2]، فيرجع إلى ما شهدته هذه الفترة من تحولات جذرية فى نظام سعر الصرف. فنجد أن نظام الصرف قد تحول فى ١٩٩١من نظام الصرف المتعدد إلى الموحد واستخدام سعر الصرف كمرساة اسمية فى إطار برنامج الإصلاح، ثم أنتقل إلى نظام الربط الزاحف فى ٢٠٠١، وأخيراً نظام التعويم المدار منذ ٢٠٠٣. كما خفضت قيمة الجنيه المصرى خلال الفترة

---

[1] توصلت دراسة Al-Shawarby (٢٠٠٠) إلى عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات المصرية من الوقود.

[2] على الرغم من أن الفترة محل الدراسة تبدأ منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى فى ١٩٩١، إلا أن فترة التقدير بدأت من قبل ذلك (١٩٧٥-٢٠٠٦)، لتوفير عدد مناسب من المشاهدات يسمح بالحصول على نتائج يمكن الاعتماد عليها فى التحليل.

محل الدراسة أكثر من مرة، بل أن هذه الانخفاضات أصبحت شديدة ومتتالية فى الفترة الأخيرة حتى استقرار سعر الصرف فى منتصف ٢٠٠٥. فمع بداية برنامج الإصلاح حتى ٢٠٠٤، انخفضت القيمة الاسمية للجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى بنسبة ٢٠٧% (من ٢ جنيه/دولار فى ١٩٩٠ إلى ٦,١٣ جنيه/دولار فى ٢٠٠٤)، وإن ارتفعت قليلاً بعد ذلك بنسبة ٧% حتى ٢٠٠٦، ثم بحوالى ٤% أخرى حتى ٢٠٠٨ (تم حسابها من بيانات International Monetary Fund (a)).

وأخيراً تم تقدير دالة طلب *العالم ككل* على الصادرات المصرية غير البترولية بالنسبة للمستوى التجميعى، أما على المستوى التفصيلى فتم اختيار سوقين من أهم الشركاء التجاريين هما *الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية*[1].

المنهجية:

نستخدم للإجابة عن التساؤل الرئيسى للدراسة منهج التحليل الاقتصادى الكلى، وأدوات الإحصاءات الوصفية، إلى جانب أسلوب التحليل الإحصائى. فمن الناحية النظرية اعتمدنا على الأدبيات المختلفة لشرح مفهوم المرونة السعرية لطلب الصادرات وأهميته، ومنهج المرونات كأحد النظريات التى اهتمت بدراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجارى.

بينما تم الاستعانة بالأدوات الإحصائية وبعض المقاييس الوصفية للبيانات فى دراسة موقف الصادرات المصرية غير البترولية خلال فترة الدراسة. ويفيد ذلك فى تقديم وصف مبدئى لطبيعة العلاقة بين تغير قيمة الجنيه المصرى وحصيلة تلك الصادرات.

وأخيراً للحصول على تقديرات المرونة السعرية لطلب الصادرات تم تطبيق تحليل السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المتناظر لتقدير نماذج طلب الصادرات المصرية غير البترولية. ولقد

---

[1] على الرغم من أن السوق العربية تسبق السوق الأمريكية فى ترتيب الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافى للصادرات المصرية غير البترولية، إلا أنه تم تقدير دالة طلب السوق الأخيرة لعدم توافر بيانات المتغيرات المفسرة للسوق الأولى فى صورة ربع سنوية تتفق مع دورية بيانات المتغير التابع.

استخدمنا هذا الأسلوب للتخلص من مشكلة الانحدار الزائف، الناتج عن عدم سكون معظم سلاسل المتغيرات الاقتصادية الكلية. أما اختبار التكامل المتناظر المتبع فهو اختبار Pesaran-Smith-Shin لعام ٢٠٠١، ولقد تم الاستعانة به لعدد من الأسباب، أولاً: لا يشترط إجراءه تكامل جميع متغيرات النموذج من ذات الدرجة كما فى الطرق الأخرى، مما يدفع بعض الباحثين فى بعض الأحيان إلى افتراض تكامل بعض المتغيرات من الدرجة واحد، على الرغم من تكاملها من الدرجة صفر فى الحقيقة. ثانياً: يفضل الاعتماد على هذا الأسلوب فى حالة العينات الصغيرة، لأنه يقوم على صياغة نموذج للانحدار الذاتى بفترات إبطاء موزعة، والذى أوضح بعض الباحثين بأن تقديراته أفضل فى هذه الحالة مقارنة بتقديرات أساليب أخرى مثل المربعات الصغرى المعدلة (Caporale & Chui, 1999: 264). ثالثاً: سهولة تفسير تقديرات هذا الأسلوب، وحداثته وعدم تطبيقه على الحالة المصرية من قبل.

وبناءً على تقديرات المرونة السعرية لطلب الصادرات يمكن تحليل أثر تغير قيمة الجنيه المصرى على حصيلة الصادرات المصرية غير البترولية من النقد الأجنبى.

البيانات ومصادرها

لقد تطلب تطبيق المنهجية السابقة التعامل مع كم كبير من البيانات، سواء لإجراء التوصيف الإحصائى لموقف الصادرات المصرية غير البترولية فى الفصل الثانى، أو التحليل الإحصائى للعلاقة بين تغير سعر الصرف وحصيلة الصادات فى الفصل الثالث. فاستخدمنا فى الفصل الثانى بيانات سنوية للفترة ١٩٨٧- ٢٠٠٦[1]، وذلك للمقارنة بين وضع الصادرات قبل بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وفى نهايته، ثم فى المرحلة الحالية. ومصادر هذه البيانات هى:

[1] تم فى الفصل الثانى الرجوع بالفترة محل الدراسة إلى ما قبل بداية برنامج الإصلاح مباشرة (١٩٨٧-١٩٨٩)، مما يسمح بمقارنة وضع الصادرات المصرية غير البترولية قبل البرنامج وفى نهايته.